



## مصدر مسؤول: خطاب سموه عن المرأة ارتكز على ضوابط شرعية لا تحتمل التأويل

أدلى مصدر مسؤول بتصريح لوكالة الأنباء السعودية حول ما أوردته بعض وسائل الإعلام من تفسيرات لما جاء في خطاب صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولـي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في المنطقة الشرقية عن المرأة وقول سموه (لن نسمح لكان من كان أن يقلل من شأنها - أي المرأة - أو يهمش دورها الفاعل في خدمة دينها وببلادها).  
وهذا أمر مجانب للصواب.. فالمرأة في المملكة تحكم توجهاتها العملية ضوابط شرعية وأخلاقية لا نسمح أن يحد عنها فهي من صميم شريعتنا التي لا تقبل المساس بكرامتها التي تستمدّها من حقها الشرعي الذي حدد الحق سبحانه وتعالى في كتابه العزيز وبعث به نبيه المصطفى في أقواله وأفعاله.

ثانياً: عندما أشار سموه في قوله (لن نسمح لكان من كان أن يقلل من شأنها - أي المرأة - أو يهمش دورها الفاعل في خدمة دينها وببلادها) هذه العبارة متحققة أليتها على الواقع فالمرأة شريك للرجل ولكن علينا أن ندرك أنه كما أن للرجل حدوداً في مسلكه وتوجهاته وأسلوب عمله وحياته أفرها الشرع فللمرأة كذلك.

ولا مجال للخلط بين المفاهيم أو توحيد

الحقوق الشرعية انطلاقاً من أهواه، أو رغبات أو نحوها.

ثالثاً: على الجميع أن يدركون بأن مضمون الكلمة الكريمة أبعد ما تكون عن كثيرون كتب أو نشر حولها؛ وأن ما تناقلته بعض وسائل الإعلام من تفسيرات خاطئة لا تخرج عن كونها آراء شخصية لأصحابها.

أما القيادة السعودية فهي تدرك ما تقوله وتعي ما تفعل، وما تقوله أو تفعله نيعي صفاً، المعتقد ونقاء التوجّه فيما أتت به رسالة المصطفى عليه أفضـل الصلاة والسلام.

رابعاً: إن ما ذهب إليه البعض في الدعوة إلى الاختلاط أو ما شابهه أمر لا يمت لا من قرب ولا من بعيد لما صدر عن سموه الكريم في خطابه في المنطقة الشرقية.

أولاً: إن خطاب سموه الكريم ارتكز على ضوابط شرعية لا تحتمل التأويل فهي تفسر نفسها وما جنوح البعض وجنونهم إلى تفسيرات لا تمت لخطابه الكريم بصلة سوى الدعوة إلى تحرير المرأة أو غيره فهذه ينظر إليها على أنها تجاوزات أو اجتهادات فردية.

والسؤال: هل المرأة في بلادنا تحتاج إلى حرر؟  
إذا كان الأمر كذلك أو قد اشتبه على البعض فهذا يعني أنها نسلم بأنها مقيدة